

75026 - أحكام ما قبل الدخول على الزوجة وهل يحرم الجماع بعد العقد ؟

السؤال

سمعت بعض الناس وقد سأله شاب : ما هي حقوق العاقد ؟ فأجاب : قال تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ وَعَمَاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِي وَأُمَّهَاتُ الْأَخِي وَبَنَاتُ الْأَخِي وَأَرْضَعْنَكُمْ وَأَخْوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِبِكُمُ الَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ) ، فهنا فرق الله بين التي دخلتم بها والتي لم تدخلوا بها ، فلا يحل للعاقد أي شيء من جماع ولمس .

وقد اطلعت أنا من قبل على أنه يجوز للعاقد فعل كل شيء لأنها زوجته وأيضا إذا حملت الزوجة قبل الزفاف يكون الطفل شرعاً وله حق الميراث . فهل استدلال هذا المجيب صحيح ؟.

الإجابة المفصلة

أولاً :

لم يصب ذلك المتحدث الذي ذكرته لا في الحكم ولا في الاستدلال ، فالآية التي استدل بها هي في بيان المحرمات في النكاح على الرجل ، وقد ذكر الله تعالى أنه يحرم التزوج بالأمهات والبنات والعمات ، ومن ذكر الله تعالى في المحرمات : بنات الزوجة المدخول بها ، وأن الرجل إذا عقد على امرأة وعندها ابنة ثم فارقها قبل الدخول فإنه يحل له الزواج بابنتها ، أما إن فارق الأم بعد الدخول عليها فإنه لا تحل له ابنتها ، بل هي حرام عليه حرمة أبدية .

هذا هو معنى الآية ، ولا علاقة للآية بما يجوز وما لا يجوز للزوج من زوجته المعقود عليها ، بل الآية في بيان المحرمات في النكاح ، وأن تحريم الراببة - ابنة الزوجة - مشروط بالدخول بأمها ، وأنه إن لم يدخل بها فإنها تحل له في النكاح .

والواجب على كل من سئل عن شيء لا يعلمه أن يقول " لا أدرى " ، ولا يحل لأحد أن يقول على الشرع ما لم يقل ، ولا أن يحرم ما أحل الله ، ولا يحل ما حرم .

قال الله تعالى : (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفَؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً) الإسراء/36 ، وقال عز وجل : (قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبُّكَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالإِنْمَاءُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ) الأعراف/33 .

ثانياً :

وأما العاقد على زوجته فإنه يحل له منها كل شيء ، فهي زوجته ، وهو زوجها ، إن ماتت ورثتها ، وإن مات ورثته واستحقت المهر كاماً ، لكن الأفضل لمن عقد أن لا يدخل حتى يُعلن ذلك ، لما قد يترتب على الدخول قبل الإعلان من مفاسد كبيرة ، فقد تكون الزوجة بكرًا فتفض بكارتها ، وقد تحمل من هذا الجماع ثم يحصل طلاق أو وفاة ، وسيكون هذا مقلقاً لها ولأهلها ، وسيسبب حرجاً بالغاً ، لذا فإن العاقد أن يلمس ويقبل زوجته ، لكن يمنع من الجماع لا لحرمه ، بل لما يترتب عليه من مفاسد .

ولمزيد فائدة يرجى النظر في جواب السؤال رقم : (3215) .

ثالثاً :

وعدم الدخول بالزوجة يتعلق به بعض الأحكام العملية .

منها : العدة ، فمن طلق زوجته قبل الدخول فلا عدة عليها ؛ لقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكْحُثُ الْمُؤْمَنَاتِ ثُمَّ طَلَقْنَاهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُوهُنَّ فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرُّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا) الأحزاب/49 .

ومنها : المهر ، فمن طلق امرأته قبل الدخول بها فإنها تستحق نصف المهر المسمى ؛ لقوله تعالى : (إِنَّ طَلَقْنَاهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْنَاهُنَّ فَرِيضَةً فَإِنْفَضَ مَا فَرَضْنَاهُنَّ إِلَّا أَنْ يَغْفُونَ أَوْ يَغْفُونَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى) البقرة/237 ، وفي حال عدم تحديد المهر فإنها تستحق متعة على قدر سعته ؛ لقوله تعالى (لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْنَتُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُحْسِنِينَ) البقرة/236 ، وأما في حال الوفاة : فإنها تستحق المهر كاماً إن كان محدداً ، وتستحق مهر المثل إن لم يكن تم الاتفاق على مهر محدد .

فعن علامة عن ابن مسعود رضي الله عنه : أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ولم يدخل بها حتى مات ، فقال ابن مسعود : لها مثل صداق نسائها ، لا وكس ولا شطط ، وعليها العدة ، ولها الميراث ، فقام معقل بن سنان الأشعري فقال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق - امرأة مثناً - مثل الذي قضيت ، ففرح بها ابن مسعود . رواه أبو داود (2114) والترمذى (1145) والنمسائي (3355) وابن ماجه (1891) وصححه الألبانى فى "إرواء الغليل" (1939) .

والله أعلم .